التحـــرير الاقتصـــادى وقطـــاع الزراعة (*)

عرض :سعد طه علام (*)

تعد سياسة التحرير الاقتصادى من أهم الظواهر فى الاقتصاد المصرى خلال الثمانينات، والتى تسارعت خطاها خلال التسعينات وتعرف ببرامج التكيف الهيكلى لما تتضمنه من حزمه من السياسات والآليات : وهى تؤثر تأثيرا مباشرا على قطاع الزراعة كغيره من القطاعات لأنها تضمنت مختلف مجالات السياسة الزراعية من منطلق أن السياسة الزراعية تقوم حاليا على التخطيط التأشيرى الذى يهدف الى تقليص دور الدولة وتوسيع دور القطاع الخاص عن طريق توفير المناخ المناسب لسريان آليات السوق من خلال التشريعات المناسبة والإطار المؤسسى الصحيح الذى يخدم هذا الهدف.

هذه التغييرات والتعديلات التى جاءت متدرجة فى بعضها فجائية فى البعض الآخر ستوثر تأثيرا كبيرا سلبا وايجابا على القطاع الزراعى، سواء فى المدى القريب أو البعيد واستشعار نتائج وآثار هذه التغيرات هو هدف هذه الدراسة.

وقد جاءت الدراسة فى أربعة فصول ـ عدا الموجز والتوصيات.

١ـ يتناول الفصل الأول منها تطور السياسة الزراعية فى مصر وتقييم مستوى أداء

* قام باعداد الدراسة فريق بحثى مكون من : أ.د. سعد طه علام (الباحث الرئيسى)، أ.د . سيد حسين أحمد، أ.د. بركات أحمد الفرا، أ.د. محمد محمود رزق، أ.د. عبد العزيز ابراهيم عبد العزيز ، د. عماد الدين مصطفى، أ. سمير عبيد الحميد العريقات ، أ محمود الفرارجى.

القطاع الزراعى خلال الفترة من الستينات حتى التسعينيات: حيث مر القطاع الزراعى فى مصر بفترات تاريخية متعاقبة ، ولكل فتره سماتها ومبرراتها. انعكست فى مجملها على آداء هذا القطاع والفائض المتحقق فيه، وسبل استغلاله.

ففى فترة الستينات كانت السياسة الزراعية مستمدة من أهداف الاشتراكية التى تتمثل فى الكفاية فى الإنتاج وعدالة توزيع الدخل وتدخلت الدولة مباشرة فى الشئون الزراعية إما عن طريق التحكم فى تسويق المنتجات الزراعية الهامة كالقطن والارز والفول وقصب السكر والقمح أو عن طريق تحديد أسعار السلع والمنتجات أو فى نواحى الإقراض والتمويل وتوفير مستلزمات الإنتاج .وقد ترتب على هذا التدخل الحكومى تحديد نسبى للمساحات المنزرعة من المحاصيل الزراعية الرئيسية.

وفى فترة السبعينات وبداية الانفتاح الاقتصادى فى مصر، بدأت تتغير السياسة الزراعية نسبيا، وتأخذ فى حسبانها السوق الدولية ، واحتياجات المواطنين من الغذاء، خاصة وأن الفجوة الغذائية بدأت تظهر بوضوح حيث زادت واردات مصر من الغذاء وكانت السياسة الزراعية فى هذه الفترة عبارة عن خليط من القيود الحكومية والحرية الاقتصادية وهو ما يسمى بالحرية المقيدة.

وفى فترة الثمانينات كانت السياسة الزراعية تميل إلى الحرية الاقتصادية بدرجة أكبر من التحكم والتقييد، وإن كانت سياسة أزمات . وكانت هناك محاولات جادة لتحسين أداء القطاع الزراعى بسبب زيادة حجم الفجوة الغذائية والاعتماد على الخارج فى توفير الغذاء. وقد صاحب هذه السياسة أيضا سياسة سعرية وتسويقية ساعدت فى انجاز بعض الأهداف.

وبوجه عام يمكن القول بأنه لم يكن فى مصر سياسة زراعية مستقرة عبر فترات زمنية محددة يمكن تقييم برامجها المختلفة ولكن ظلت السياسة الزراعية أداة فى يد متخذى القرار لتوجيه الموارد الزراعية المتاحة وفق الحاجات وفى مقدمتها الاحتياجات من الغذاء والكساء .

واستعرض هذا الفصل الجوانب الهامة من السياسة الزراعية فى مصر خلال الفترة المشار إليها فى مجالات الإنتاج والأسعار والتسويق والائتمان الزراعى وفى مجالات التوسع الأفقى والرأسى.

(أ) ففى مجال سياسة الإنتاج الزراعى والتركيب المحصولى .. يتسم القطاع الزراعى فى مصر بسيادة المزارع الصغيرة والقزمية ، تبلغ نسبة عدد الحيازات التى تقل عن خمسة أفدنه حوالى ٩٥,٤٪ كما تقدر نسبة جملة مساحات هذه الحيازات حوالى ٥٣,٩٪ من جملة مساحة

الحيازات الزراعية فى مصر (طبقا لتعداد ١٩٨٥) واتجهت الدولة فى عام ١٩٥٧/٥٦، الى تنفيذ مشروع «تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية » وتدخلت بشكل مباشر فى تحديد المساحات التى تزرع من بعض الحاصلات الزراعية الرئيسية بغرض تحقيق أهداف قومية تتمثل فى زيادة إنتاجها لحاجة الاستهلاك المحلى منها، أو لتصديرها بغرض توفير النقد الاجنبى أو لتوفير حاجة المصانع المحلية من المواد الخام الزراعية ، وقد أدى هذا التدخل المباشر فى تحديد مساحات الحاصلات الزراعية الرئيسية إلى تأثير غير مباشر فى تحديد مساحات باقى الحاصلات الزراعية فى ظل نظام الدورة الزراعية السائد الذى يحكم تعاقب المحاصيل على نفس الرقعة الزراعية . وقد ارتبط تدخل الدولة فى تحديد المساحات المنزرعة للمحاصيل الزراعية الرئيسية بتطبيق نظام التوريد الإجبارى لكامل الإنتاج(المحصول)أو جزء منه إلى الدولة بالأسعار التى تحددها ما عدا محاصيل الخضر والفاكهة التى ترك تحديد أسعارها لقوى السوق ، والأجهزة المعنية.

وقد تبين من دراسة تطور اتجاهات التركيب المحصولى فى مصر خلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٩٠) أن جملة المساحة المنزرعة فى مصر تقدر بحوالى ٦,٠ مليون فدان . وتقدر جملة المساحة المحصولية حوالى ١١,٧ مليون فدان. كمتوسط للفترة (١٩٨٧ ـ ١٩٩٠) فى مقابل مساحة محصولية حوالى ١٠,٣ مليون فدان كمتوسط للفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٦) بزيادةتسبتها حوالى ١٣,٦٪ وترجع أسباب الزيادة فى المساحة المحصولية أساسا إلى ارتفاع معدل التكثيف الزراعى من ١,٨٥ كمتوسط للفترة الأولى إلى حوالى ١,٩٥ كمتوسط للفترة الثانية . وقد وجد أن ثلاث مجموعات رئيسية وهى الحبوب والألياف والأعلاف شغلت ما يقرب من ٨٥٪ من جملة المساحة المحصولية كمتوسط للفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٦) . وانخفضت إلى حوالى ٧٣,٤٪ كمتوسط للفترة (١٩٨٧ ـ ١٩٩٠).

وبدراسة التغير الهيكلى للتركيب المحصولى على مستوى الحاصلات الزراعية الرئيسية خلال الفترة المدروسة تبين زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية كالقمح والأرز والخضر بوجه عام. وقد تضاعفت مساحات محاصيل الخضر والمحاصيل السكرية مرتين خلال هاتين الفترتين، بينما تضاعفت مساحة محاصيل الفاكهة أربع مرات فى حين انخفضت مساحات كل من البصل والسمسم والفول السودانى والفول البلدى بدرجة كبيرة.

وقد أوجدت السياسة السعرية الزراعية فى مصر تباينا فى وجهات النظر للتركيب المحصولى

الأمثل ، حيث وجد نوعان من التركيب المحصولى الأول يحقق تعظيم عائد المزارع الفرد مما يدفعه إلى التوسع فى إنتاج محاصيل الخضر والفاكهة والأعلاف وهى المحاصيل التى تحدد أسعارها وفقا لظروف العرض والطلب . والثانى تركيب محصولى يحقق تعظيم عائد المجتمع الذى يعكس المزايا الناجمة عن الاستفادة من التخصص فى إنتاج المحاصيل التى تمثل ميزة نسبية لمصر فى السوق العالمية كالقطن والبصل والأرز والفول السودانى. وهى المحاصيل التى تقوم الدولة بتسويقها وتحدد أسعارها، وتحدد حصصا معينة منها تورد إجباريا. ولذا اتجه المزارعون نحو زراعة المحاصيل الزراعية التى تتميز بارتفاع الطلب عليها فى السوق المحلية ، مع تجنب إنتاج المحاصيل التقليدية الرئيسية التى كانت الدولة تحتكر تسويقها وتخضع للتوريد الإجبارى ونظام الحصص. وبسبب التباين فى وجهة نظر الدولة والمنتجين نشأت فجوة اتسعت تدريجيا مع الزمن.

وقد ترتب على سياسة الإنتاج الزراعى فى مصر قصور فى تحقيق الأمن الغذائى الذى يرجع أساسا إلى القصور فى نمو إنتاج السلع الغذائية من جهة وإلى زيادة معدلات الاستهلاك الغذائى من جهة أخرى . وعموما كان مستوى الأداء فى قطاع الزراعة دون المستوى المطلوب الذى ينبغى تحقيقه فى ضوء الإمكانيات المتاحة، وترجع أسباب انخفاض مستوى الأداء فى القطاع الزراعى إلى كل من سياسة تسعير الحاصلات الزراعية، وسيطرة القطاع العام علي الأنشطة الخارجية للزراعة... مع تنظيمها احتكاريا أو شبه احتكارى . وإلى العلاقة بين المالك والمستأجر الزراعى بالإضافة إلى تبنى الدولة لاستراتيجية التنمية التى تقوم على أساس عدم إعطاء أولوية للقطاع الزراعى من أجل عملية التصنيع حيث يتضح ذلك من معدل التبادل بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة، حيث نجد أن ذلك المعدل كان يعمل لصالح قطاع الصناعة. واستخدمت الدولة فائض قطاع الزراعة لدعم القطاع الصناعى وقد ترتب على هذه الاستراتيجية تدنى مستويات الأداء فى القطاع الزراعى لانعدام الحافز.

(ب) وفى مجال السياسة السعرية الزراعية ... قامت هذه السياسة منذ بداية فترة الستينات حتى النصف الأول من فترة الثمانينات على أساس تعبئة أكبر قدر من الفائض الزراعى للاستثمار فى القطاعات غير الزراعية بغرض المساهمة فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية بجانب ضمان توفير السلع الغذائية للمستهلك بأسعار مناسبة وقد ارتبطت هذه السياسة بتحديد الدولة لأسعار المحاصيل التى تحتكر تسويقها وتلك الخاضعة لنظام حصص التوريد الإجبارى عند مستويات سعرية تقل عن مستويات أسعارها بالسوق الحرة أو أسعار تصديرها أو استيرادها من العالم

الخارجى. وقد ترتب على هذه السياسة تحول الموارد الاقتصادية المتاحة بعيدا عن القطاع الزراعى. كما عملت الأسعار المنخفضة لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية على تحول الموارد عن إنتاجها.

ففى إطار السياسة السعرية للمحاصيل الزراعية ، كان يتم التدخل الحكومى للتأثير فى الأسعار المزرعية باستخدام واحد أو مزيج من الأساليب المتبعة فى تحديد الأسعار المزرعية . وقد ادت هذه الاختلافات فى السلع والمنتجات الزراعية من حيث طبيعة خضوعها للتحكم التسويقى والسعرى من قبل الدولة إلى الاختلافات فى صافى عوائدها المزرعية مما أدى إلى قيام المزارعين بالتوسع فى زراعة بعضها على حساب البعض الآخر، ورغم وجود بعض التوجيهات والأوامر الإدارية من قبل الدولة، كما هو الحال فى محصول القطن. ونشأت المشكلة فى أن السياسة السعرية غير المناسبة كانت تؤدى إلى توجيه الموارد المتاحة بطريقة غير مرغوبة اقتصاديا واجتماعيا.

وقد أدت السياسة السعرية الزراعية خلال الفترة(١٩٦٠ ـ ١٩٨٥) إلى توزيع الدخل لغير صالح قطاع الزراعة، وتحميل القطاع بضرائب غير مباشرة ، وتحويل جزء من فائض الإنتاج الزراعى إلى القطاعات الأخرى.

وقد انعكس تأثير هذه السياسة الخاصة فى أن أصبح قطاع الزراعة لا يمثل عامل جذب للموارد، وانخفضت الاستثمارات الزراعية الخاصة وحاول الزراع تقليل التدخل الحكومى باتباع بعض الأساليب مثل تحويل بعض الأراضى الزراعية إلى أنشطة غير زراعية ، ومخالفة الدورة الزراعية والتوقف عن زراعة الحاصلات الزراعية التقليدية وزراعة محاصيل الخضر والفاكهة وإقامة مزارع الدواجن وتسمين الماشية وغيرها.

وقد اتجهت الدولة فى فترة ما بعد عام ١٩٨٥ إلى إعطاء درجة من الحرية لقوى السوق. لتحديد أسعار الحاصلات الزراعية، مع الحد من التقلبات السعرية للوصول إلى رفع مستويات الأسعار المزرعية بحيث تغطى تكاليف الإنتاج مع السماح بتحقيق صافى عائد مزرعى مجزى يساعد على تنمية الإنتاج الزراعى، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة فى مختلف مجالات الانتاج الزراعى. وتقرر فى عام ١٩٨٧ أن يقتصر التسليم الجبرى على محاصيل القطن والقصب والأرز، ثم عدل ليصبح التسليم الجبرى قاصرا على محصولى القطن وقصب السكر. وقدرفعت الحكومة مستويات أسعار التوريد لبعض المحاصيل الزراعية الهامة بدرجة كبيرة.

وعموما، تتبلور أهم ملامح السياسة السعرية الزراعية فى مصر فى الفترة القادمة فى إعطاء مزيد من الحرية لقوى السوق الداخلية والعالمية فى تحديد الأسعار الزراعية مع الإعلان عن هذه الأسعار مقدما قبل بدء موسم الإنتاج بوقت كاف حتى يتسنى للمزارعين انخاذ القرارات الإنتاجية المناسبة. وفى إطار السياسة السعرية الزراعية فى الفترة القادمة - يجب ان تعمل الأسعار الزراعية علي تحقيق التركيب المحصولى الأمثل الذى لابد وأن يتم على أساس الأسعار المزرعية القديمة والنسبية للحاصلات والموارد الزراعية ، مع ضرورة إدخال مياه الرى فى إطار المحاسبة الاقتصادية، وتوفير الحوافز السعرية للمساعدة على تبنى التكنولوجيا الزراعية الحديثة ، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية وعدم تحويلها خارج قطاع الزراعة مع ربط السياسة السعرية بالسياسات والإجراءات غير السعرية التى منها سياسة الائتمان الزراعى، وتوجيه المزيد من الاستثمار العام والخاص نحو القطاع الزراعى بما يتمشى مع مكانة الزراعة واحتياجات التنمية الاقتصادية الزراعية. ،وان قيام الدولة بالعمل على المزيد من تحرير الأسعار الزراعية وقصر القطاع الخاص على عمليات استيراد وتسويق وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي فى الفترة القادمة هو الاتجاه المناسب نحو تحسين معدلات الأداء للقطاع الزراعي فى مصر .

(جـ) وفى مجال السياسة التسويقية الزراعية .. لعبت الحكومة دورا هاما في مجال السياسة التسويقية للحاصلات الزراعية مع بدء تطبيق الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠/٦١-١٩٦٤/٦٥)وذلك باعتبارها أحد الأدوات الأساسية فى تنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية والزراعية، وذلك لضمان مشاركة استخدام الفائض الزراعى فى تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك مع ضمان الحد الأدنى السعري للمحاصيل الزراعية للمحافظة على استقرار الدخول المزرعية والحصول على فائض الإنتاج الزراعي لتوزيعة على سكان الحضر بأسعار تتناسب ومستويات دخولهم،مع ضمان توفير المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعة .ولقد بدأت الدولة فى هذا المضمار بتأميم تجارة القطن فى عام ١٩٦١مصحوبا بالبدء فى تطبيق نظام التسويق التعاونى للقطن وفقا للأسعار المحددة من قبل ذلك . ولقد تلا ذلك سلسلة من الإجراءات التى من شانها التوسع في تطبيق هذا النظام ليشمل مجموعة أخرى من المحاصيل الزراعية . ولقد تباين شكل ودور وحجم التدخل الحكومى في السياسة التسويقية لبعض المحاصيل الزراعية حسب نوع المحصول ووزنه النسبى فى دور وحجم التدخل الحكومى فى السياسة التسويقية لبعض المحاصيل الزراعية حسب نوع المحصول ووزنه النسبى فى

تحقيق الأهداف السابق الاشارة اليها. من احتكار كامل من قبل الدولة، إلى احتكار جزئى، إلى تسويق تعاونى، مع وجود سوق حرة لبعض السلع الزراعية وعديد من المشاكل التسويقية فى ظل كل من النظم السابقة.

وتعتمد السياسة التسويقية الزراعية الجديدة على اتباع مجموعة من المتغيرات الناشئة عن تحريك أسعار التوريد لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية مثل الأرز والقمح والقطن. وكذلك إلغاء التوريد الإجبارى لأكثر من ١٢ محصولا وجعله اختياريا مع ضمان تحقيق حد أدنى لمستويات الدخول المزرعية مما يشجع المزراعين على زراعتها. وقد أدت تلك السياسة إلى ظهور بعض النتائج الإيجابية ومن المتوقع والمستهدف أن يتوقف التدخل الحكومى فى التوريد خلال السنوات الثلاث القادمة.

(د) وبالنسبة للسياسة الائتمانية الزراعية:.... كان لسيادة المزارع الصغيرة والقزمية فى القطاع الزراعى قيد على التوسع فى المدخرات الفردية للمزارعين لضعف إمكانياتهم المالية، مما ساعد على عدم القدرة على تمويل نشاطهم الإنتاجى والاستثمارى فى المجال الزراعى. ولقد انحصرت مصادر التمويل فى الفترة الماضية على مجموعة ملاك الأراضى الزراعية والتجار وبنوك التنمية والائتمان الزراعى باعتبارها البنوك المتخصصة فى هذا المجال. فقد بلغ نصيب قطاع الزراعة من قروض الجهاز المصرفى فى مصر خلال الفترة (١٩٨١- ١٩٨٧) حوالى ٧٪ أى أن الجزء الأكبر من هذه القروض قد وجهت إلى قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات. كما بلغت نسبة قروض الاستثمار للقطاع الزراعى التى تمنحها بنوك الاستثمار لنفس الفترة حوالى ١,٨٪ كما بلغت نسبة قيمة القروض التى قدمتها البنوك المتخصصة وفى مقدمتها بنك التنمية والائتمان الزراعى للقطاع الزراعى حوالى ٤١٪ من إجمالى قيمة القروض التى قدمت خلال نفس الفترة . وقد تركز نشاط بنوك التنمية والائتمان الزراعى فى القروض العينية والنقدية قصيرة الأجل والتى تخصص لتمويل الأنشطة الإنتاجية الزراعية . كما لعب هذا البنك دوراً فى تمويل الأنشطة الاستثمارية فى القطاع الزراعى حيث ساهم بحوالى ٧١٪ من إجمالى القروض الممنوحة لمشروعات الأمن الغذائى والتصنيع الزراعى.

وقد قامت سياسة الائتمان الزراعى بهدف توفير التمويل اللازم لمقابلة احتياجات التنمية الزراعية. وتقوم بنوك التنمية والائتمان الزراعى بدور فى مجال الإقراض قصير الأجل مع تطويره من أجل التوسع فى الإقراض متوسط الأجل لتمويل الاستثمارات اللازمة لمشروعات التنمية الزراعية.

كما تتبلور هذه السياسة فى منح القروض الزراعية بأسعار فائدة تبلغ حوالى ١٣٪ سنويا، كحد أقصى (وكذلك للقطاع الصناعى)، بينما تراوحت ما بين ١٣-١٥٪ لقطاع الخدمات وحوالى ١٦٪ لقطاع التجارة.

وقد قامت هذه السياسة على آساس التمييز فيما بين الآنشطة الزراعية المختلفة من حيث الشروط التى تمنح بمقتضاها القروض سواء من حيث أسعار الفائدة أو آجال السداد وفترات السماح ونوعية الضمانات المقدمة.

واقتصرت التسهيلات الائتمانية على سياسة الائتمان الزراعى للفئات الحائزة للأراضى الزراعية من ملاك ومستأجرين والجمعيات التعاونية الزراعية وأعضائها وأصحاب المشروعات الزراعية والأمن الغذائى والتصنيع.

وبتحليل الدور الذى لعبه الجهاز المصرفى فى مجال الزراعة خلال الفترة المدروسة تبين أنه لا يزال قاصرا عن أداء الدور المنوط له تجاه قطاع الزراعة فى مصر ، وذلك على الرغم من الزيادة المطلقة فى حجم القروض المخصصة لهذا القطاع فى السنوات الأخيرة حيث لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب فى إعطاء دفعة قوية لمجالى التنمية الزراعية (أفقية - رأسية) فقد لوحظ تدنى الدور الذى تلعبه البنوك التجارية فى إعطاء القروض لهذا القطاع خاصة فى مجال التوسع الأفقى كما لوحظ تحيز تلك النوعية من القروض إلى قطاعات الخدمات والتجارة .وظل هذا الوضع قائما حتى يوليو ١٩٨٢ بداية استخدام أسلوب متميز بين القطاعات المختلفة وهو سعر الفائدة حيث تم خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للقطاعات الإنتاجية بالمقارنة بمثيلتها على القروض الممنوحة لقطاع الخدمات والتجارة. كما استخدم التميز حسب مدة القرض داخل كل قطاع من القطاعات الإنتاجية .ولا يمكن الحكم على مدى كفاءة تلك الأدوات المستخدمة لتعديل مسارالسياسة الائتمانية حيث تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لتقييمها. ولم يستطع الجهاز المصرفى اجتذاب مدخرات قطاع الزراعة حيث بلغ نصيب أرصدة ودائع قطاع الزراعة لدى الجهاز المصرفى - كمتوسط لفترة (١٩٨١-١٩٨٧) - حوالى ٣,٨٪ . ولقد لعب البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى دورا كبيرا فى مجال تطبيق السياسة الخاصة بالإقراض فى قطاع الزراعة حيث تطور حجم القروض المقدمة خلال الفترة (٨١/١٩٨٢ -٨٧/١٩٨٨) بمعدل يصل إلى حوالى ٣١٩٪ مما يؤكد على التطبيق الإيجابى للسياسة النقدية تجاه قطاع الزراعة.

ويتضح مما سبق محدودية الدور الذى لعبه الجهاز المصرفى والبنوك المتخصصة والتجارية فى تحقيق أهداف السياسة الائتمانية سواء من الناحية التمويلية أو تعبئة مدخرات هذا القطاع. ولايزال هناك خطوات واسعة لابد من السير فيها للنهوض بالدور الذى تلعبه تلك السياسة فى تحقيق كفاءة قطاع الزراعة.

(هـ) سياسة التوسع الزراعى الأفقى واستصلاح الأراضى... بدأت سياسة استصلاح الأراضى بشكل فعال اعتبارا من بداية الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/٦١-١٩٦٤/٦٥). فقد بلغ متوسط المساحات المستصلحة خلال تلك الخطة حوالى ١٠٧ ألف فدان سنويا (بلغت جملة مساحات الأراضى المستصلحة خلال سنوات هذه الخطة حوالى ٥٣٦,٤ ألف فدان) ثم تدهور استصلاح الأراضى تدريجيا خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٥/٦٦-١٩٦٩/٧٠) حيث بلغ متوسط المساحة المستصلحة سنويا حوالى ٤٩ ألف فدان (بلغت جملة مساحات الأراضى المستصلحة خلال سنوات الخطة الثانية حوالى ٢٩٧ ألف فدان). كما تم استصلاح حوالى ٢١ألف فدان فى عام (١٩٧٠/٧١). وخلال الفترة من (١٩٧٠/٧١)، حتى بداية الثمانينات لم تكن هناك خطة واضحة لاستصلاح الأراضى حيث بلغت جملة ما تم استصلاحه من أراضى خلال الفترة (١٩٧١/٧٢ - ١٩٧٨/٧٩) حوالى ١٦ ألف فدان، بمتوسط سنوى قدره ألفا فدان . ثم بدأت مساحات الأراضى المستصلحة فى التزايد التدريجى حيث تم استصلاح حوالى خمسة آلاف فدان فى عام (١٩٧٩/٨٠)، زادت إلى حوالى٣٥ ألف فدان فى عام (١٩٨٠/٨١)، ثم إلى حوالى٨٤ ألف فدان فى عام (١٩٨١/٨٢). وهذا يعنى أن جملة مساحات الأراضى المستصلحة يقدر بحوالى ٩٦٩ ألف فدان .ولقد ترتب على ضعف معدلات الأداء فى استصلاح الأراضى خلال هذه الفترة مع التزايد المستمر فى الطلب على السلع والمنتجات الزراعية أن الانتاج المحلى لم يتمكن من الوفاء بالاحتياجات الغذائية الضرورية مما ساعد على زيادة الفجوة الغذائية فى مصر . وخلال سنوات خطة الدولة (١٩٨٢/٨٣ - ١٩٨٦/٨٧) بدأت تتضح معالم رئيسية لمشاركة القطاع الخاص. وقد انطوت السياسة العامة للاستصلاح خلال هذه الفترة على تحديد مجموعة من الأهداف الواضحة تمثلت فى ضرورة استصلاح واستزراع مساحة قدرها ٢,٨ مليون فدان - كهدف طويل الأجل - يسعى لتحقيقه حتى نهاية القرن الحالى. وذلك مع الأخذ فى الاعتبار الموارد المائية المتاحة وتوقعاتها المستقبلية خلال تلك الفترة.

وقد أوصت الخطة بضرورة تجنب دخول الدولة فى أعمال استزراع الأراضى الجديدة على أن يتم ذلك عن طريق القطاع الخاص (أفراد - شركات - تعاونيات) مع ضرورة تطوير وتدعيم شركات استصلاح الأراضى التابعة للقطاع العام أو إحلال وتجديد معداتها وكذلك تطوير أسلوب عمل الشركات الزراعية والاتجاه نحو استخدام نظم وطرق الرى المتطورة عند استصلاح واستزراع الأراضى مع ضرورة دعم الاتجاه نحو الزراعة الكثيفة فى مناطق الاستصلاح الجديدة.

وقد وضعت الدولة مجموعة من الإجراءات الاقتصادية لتحقيق الأهداف تتمثل فى رفع الحدود العليا لملكية الأراضى الزراعية ، ودعم قروض الاستصلاح والاستزراع فى الأراضى الجديدة فى حدود ٨٠٪ من تكلفة الاستصلاح ، وبحد أقصى ألف جنيه للفدان مع إعطاء فترة سماح تتراوح ما بين ٢ - ٤ سنوات، وبأسعار فائدة بسيطة ٣٪ سنويا مع منح إعفاءات وتسهيلات ضريبية ومالية وتجارية علاوة على تنفيذ الدولة لأعمال البنية الأساسية ومرافق الخدمات العامة .

تضمنت الخطة الخمسية (١٩٨٧- ١٩٩٢) تنفيذ أعمال البنية الأساسية لمساحة قدرها ٦٢٧ ألف فدان حيث تمول الدولة استصلاح حوالى ٤٩٠ ألف فدان، ويمول القطاع الخاص الباقى . ويلاحظ أن معدل الإنجاز الفعلى فى مجال البنية الأساسية يمثل ٦٨,٨٪ من المعدل المستهدف كما بلغت نسبة ماتم إنجازه من أعمال الاستصلاح حوالى ٣٥,٥٪ مما يشير إلى وجود تباين واضح بين الأطراف المشاركة فى مجال استصلاح الأراضى. وترجع أسباب الانخفاض فى معدلات الأداء إلى التأخر فى فتح الاعتمادات المطلوبة لتمويل أعمال البنية الأساسية وضعف الكفاءة الإدارية والتخطيطية للأجهزة المسئولة وضعف طاقة الأجهزة والشركات المتعاملة فى مجال الاستصلاح.

وقد بلغ جملة ما تم توزيعه من أراضى مستصلحة على شباب الخريجين فى المرحلة الأولى (٨٨/١٩٨٧) حوالى ١٢ ألف فدان، وفى المرحلة الثانية (٨٩/١٩٨٨) حوالى ٣٠ألف فدان، وفى المرحلة الثالثة (٩٠/١٩٨٩) حوالى ٥١ ألف فدان، وفى المرحلة الرابعة حوالى ٧٨ ألف فدان . ليبلغ الإجمالى نحو ١٧١ ألف فدان حتى الآن - وهذا يعد معدلا منخفضا للغاية بالمقارنة بأعداد البطالة الموجودة فى المجتمع والإمكانيات الكبيرة فى هذا القطاع لاستيعابها.

(و) واعتمدت سياسة التوسع الزراعى الرأسى .... على نتائج البحث العلمى . وقد تم التخطيط له عن طريق التوسع فى نشر المراكز البحثية المتخصصة فى المجالات المختلفة مما ساهم

بشكل فعال فى خلق ظروف أفضل للإنتاج الزراعى .

وقد ركزت التنمية الزراعية الرأسية فى اتجاهين: تبنى الأصناف عالية الإنتاج المقاومة للأمراض جيدة النوعية ، واستخدام المعدلات السمادية والمائية المناسبة. أما الاتجاه الثانى فيتمثل فى استخدام الأساليب التكنولوجية المناسبة للظروف الاقتصادية والاجتماعية للزراعة المصرية مثل الآلات والمعدات ومواد البناء وغيرها من تبنى الأساليب التكنولوجية المتبعة فى البلاد التى تتشابه ظروفها وظروفنا المحلية ، مع تشجيع مراكز البحوث الزراعية والجامعات على اختيار السلالات المناسبة وتطويرها . كما كان لتطوير وتدعيم جهاز الإرشاد الزراعى أثره فى نقل التكنولوجيا من مراكز البحوث الزراعية إلى المزارعين. وقد أدت هذه السياسة إلى ارتفاع معدلات الإنتاجية فى معظم الحاصلات الزراعية الرئيسية مما يؤكد كفاءة أداء هذه السياسة لحد ما.

٢ـ ويتناول الفصل الثانى : تحليل أهداف سياسة التحرير الاقتصادى وبرنامج الاصلاح الاقتصادى بصفة عامة وما يخص قطاع الزراعة بصفة خاصة: حيث أدى العديد من العوامل الداخلية والخارجية إلى الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادى فى مصر. ومن العوامل الداخلية ، سوء الأوضاع الاقتصادية ، عجز ميزان المدفوعات، زيادة التضخم، زيادة معدلات البطالة انخفاض معدل الناتج المحلى الاجمالى بالاضافة إلى تدنى كفاءة القطاع العام. ومن العوامل الخارجية العديدة فشل نظام التخطيط المركزى فى تحقيق التنمية فى دول المعسكر الاشتراكى وكذلك ما يراه البنك الدولى وصندوق النقد من أن رفع كفاءة الاقتصاد لا تتأتى إلا عن طريق تحجيم القطاع العام والحد من التخطيط المركزى والعودة إلى قوى السوق، وإطلاق حرية القطاع الخاص.

ونحن اذ نتفق على تشخيص أمراضنا الاقتصادية ونتفق على مقترحات العلاج، نختلف فى سرعة وتوقيت اتخاذ الإجراءات . كما أنه يمكن القول إننا فى حاجة إلى تصور شامل لاستراتيجية قومية للتنمية وادارة الاقتصاد القومى وليس مجرد الإجراءات الإصلاحية أو روشتة صندوق النقد والبنك الدوليين. ودون الإسهاب فى استعراض مدى التدخل الحكومى فى الحياة الاقتصادية، نخلص إلى أنه خلال العقود الثلاثة الماضية ـ ومن منطلق ايديولوجى أولا واقتصادى ثانيا تضخم حجم وسيطرة القطاع العام فى الاقتصاد القومى حيث كان يعطى ذلك قوة وسيطرة لنظام الحكم.

ويتناول هذا الفصل بعض عناصر سياسة التحرر الاقتصادى وإدارة التنمية وسياسات التحرر

الاقتصادى بصفة عامة ثم يتناول استراتيجية التنمية الزراعية فى المرحلة القادمة من خلال التعرض لمقومات وركائز التنمية الزراعية والتى تتمثل فى وجود أسس وأساليب جديدة للإنتاج وإنشاء شبكات الطرق وإتاحة وسائل النقل ـ وإتاحة الإمكانيات التمويلية اللازمة للقطاع الزراعى ـ وتوفير إمكانيات التسويق وتطوير الأساليب والخدمات التسويقية وتنمية وتطوير الصادرات الزراعية والقوى العاملة الزراعية والتعليم الزراعى والدور التوجيهى والإرشادى والتأشيرى للأجهزة الزراعية والدور الرقابى للدولة لحماية المنتج والمستهلك.

ويتطرق هذا الفصل إلى إمكانيات ومتطلبات تحقيق الاستراتيجية الزراعية فى مجالات :ـ

ـ زيادة الإنتاجية والإنتاج عن طريق تنمية الموارد والحفاظ عليها وزيادتها بما يؤدى إلى زيادة الاكتفاء الذاتى خاصة بالنسبة للقمح والسكر والزيوت.

ـ التوسع الأفقى

ـ إقامة زراعات تصديرية وتصنيع زراعى للتصدير.

ـ تحرير قطاع الزراعة ـ وتعديل أدوار ومهام كافة المؤسسات والهيئات الزراعية بما يلائم حرية القطاع .

ـ تحويل القطاع الزراعى إلى قطاع صناعى عن طريق التوسع فى نشر الصناعات الصغيرة.

كما تناول هذا الفصل التنمية الاقتصادية والقطاع الخاص من خلال السياسة العامة ـ الاستثمار العام والإدارة ـ دور الأسعار فى التنمية الاقتصادية فى إطار التحرر الاقتصادى ـ السياسة المالية ـ الإطار الاقتصادى والاجتماعى وأثره على قطاع الزراعة.

وقد تبين أن عناصر سياسة التحرير الاقتصادى جاءت لتقابل ظروف ومتطلبات المرحلة . وتتمثل فى إحلال أسلوب التخطيط التأشيرى محل أسلوب التخطيط المركزى، ولا يعنى منهج التخطيط التأشيرى وآليات السوق غياب دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وإنما يعنى حدوث تغير فى مضمون هذا الدور.تتضمن تلك العناصر إعادة النظر فى أولويات الخطة وترتيبها وفقاً لاحتياجات المجتمع الحقيقية وأهداف التنمية .أيضا تتضمن تقليص قطاع الأعمال العام واقتصاره على الدائرة التى تخدم فيها أغراض التنمية. والعناصر التى تعمل على أن يحل التصنيع من أجل التصدير محل

التصنيع لإحلال الواردات وتحقيق العدالة الاجتماعية.

كما أن اتخاذ القرار فى مجال التنمية يعكس دائما قرارا سياسيا بالرغبة فى التغير، وإذا ماأريد للقرار أن يكون فعالا فيجب أن يبنى أولا على تحليل سليم ودقيق للوضع المراد تغييره، ومن ثم لا يجب فقط إعداد واتخاذ القرار بل يجب أن يؤثر القرار تأثيرا واضحا على كافة عناصر وحقائق الوضع المراد تغييره إذا ما أخذنا فى الاعتبار تشابك الأوضاع فى القطاع الزراعى وتشعبها وترابطها مع القطاعات الأخرى غير الزراعية . نلاحظ مدى أهمية اتخاذ القرار بالتغيير فى مجالات التنمية الزراعية بصفة خاصة حيث إن القرار السليم سوف لا يكون مؤثرا وفعالا ما لم يتوفر فيه ما يلى :

- أنه حالة محددة من اتفاق عام.
- أنه تم دراسته بعناية فائقة.
- انه تم الإعلان عنه بحماس من قبل الحكومة ومستعدة لتنفيذه بالكامل.
- انه ينفذ أو يتوقع تنفيذه بفعالية من قبل الأجهزة الإدارية المعنية.
- أن يتفهم الأفراد الغرض العام من هذا القرار ويتقبلون الإجراءات الفردية التى تجعله حقيقة واقعة.

كما انه من الضرورى إيجاد نوع من الرقابة على تنفيذ القرارات لضمان تأثيرها على التغيير المطلوب.

وفيما يتعلق بوضع استراتيجية للتنمية الزراعية فى المرحلة القادمة من المعروف أن استراتيجية القطاع الزراعى جزء من الاستراتيجية العامة للدولة ولا بد أن تتناسق وتتوائم معها وتشتق منها. وبصفة عامة يمكن صياغة استراتيجية القطاع الزراعى خلال الفترة القادمة وفى ضوء الاستراتيجية العامة للدولة على النحو التالى :

- زيادة الإنتاجية والإنتاج من مختلف السلع الزراعية بما يؤدى إلى زيادة معدل الاكتفاء الذاتى خاصة من محاصيل الحبوب وفى مقدمتها القمح والسكر والزيوت.
- زيادة التوسع الأفقى عن طريق تشجيع القطاع الخاص، وتمليك الأراضى الجديدة للشباب .

- التحرير الكامل للقطاع الزراعى وتوقف تدخل الدولة فيه، مع تحليل أدوار ومهام كافة المؤسسات والهيئات الزراعية بما يلائم التحرر.

- تحويل القطاع الزراعى إلى قطاع زراعى صناعى، عن طريق التوسع فى نشر الصناعات الصغيرة .

- نشر الزراعات التصديرية وتطوير وتنمية الصادرات الزراعية.

ومن الجدير بالذكر أن التنمية فى القطاع الزراعى ترتبط وتتأثر بالتنمية فى القطاعات الأخرى كما تدعم تنمية القطاعات الأخرى، فالتنمية الزراعية تتأثر بما هو متاح فى المجتمع من بنية أساسية ومستوى تكنولوجى، ومن قوى عاملة مدربة وغير ذلك من مقومات للتنمية، والتى قد يكون تكوينها الأساسى خارج القطاع الزراعى وكذلك مسئولية توفيرها. وترتكز تنمية القطاع الزراعى على :-

- وجود أسس وأساليب إنتاجية جديدة(طرق الزراعة - طرق الرى - أنواع البذور والأسمدة - المبيدات - أساليب الخدمة وطرق جمع المحصول - مستوى الميكنة الزراعية المستخدمة) أيضا بالنسبة للإنتاج الحيوانى والدواجنى والسمكى.

- إنشاء شبكات الطرق وإتاحة وسائل النقل .

- إتاحة الإمكانيات التمويلية اللازمة للقطاع الزراعى فلا بد فى المرحلة المقبلة من البحث عن المصادر التمويلية التى تتلائم مع المرحلة الجديدة ، ولعل فى مقدمة تلك المصادر هى الإمكانيات التعاونية ودور القطاع التعاونى فى تمويل الزراع.

- توفير إمكانيات التسويق ، وتطوير الأساليب والخدمة التسويقية إذ يعد التسويق - السياسة التسويقية الخارجية والداخلية - جزءا من السياسة الزراعية على مستوى قطاع الزراعة، وجزءا من السياسة الاقتصادية على المستوى القومى. فالتسويق له دوره فى تخصيص الموارد وتحديد أسعار السلع وتنظيم انسياب العرض والحد من الفاقد وتنمية التجارة الخارجية.

- تنمية وتطوير الصادرات الزراعية، وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى ضرورة قيام زراعات تصديرية يخصص انتاجها للتصدير ويتوائم مع احتياجات الأسواق الخارجية من حيث النوعية وموعد

الإنتاج، وذلك يستلزم تبديل مفهوم تصدير الفائض إلى مفهوم الزراعات التصديرية .

- القوى العاملة الزراعية والتعليم الزراعى. فلا بد لكى تقوم تنمية شاملة وبمعدلات مرضية لابد من إعداد كوادر بشرية ملائمة لاحتياجات القطاعات الاقتصادية بالمجتمع من حيث النوعيات ومستوى الكفاءة والتدريب والتعليم.

- الدور التوجيهى والإرشادى والتأشيرى للأجهزة الزراعية بدلا من الدور التدخلى والتحكمى الإلزامى للأجهزة والمؤسسات الزراعية الحكومية . وهذا يستلزم ملائمة الأساليب وكفاءة الكوادر التى ستؤديه.

- الدور الرقابى للدولة لحماية المنتج والمستهلك بالتأكيد على الالتزام وتنفيذ القوانين المنظمة للأنشطة الاقتصادية لحماية كل من المنتجين والمستهلكين. وهذا يعنى - ضمن ما يعنى - مراقبة الدولة لنوعية مستلزمات الإنتاج وملائمتها وصلاحيتها (الأسمدة ، المبيدات)، وكذلك مراقبة شروط صلاحية السلع للاستهلاك وشروط الإنتاج ومواصفات السلع المنتجة.

ويعد العمل على رفع إنتاجية الأرض الزراعية هو المسار الأسرع لتحقيق الأهداف المشار إليها عن طريق استنباط ونشر الأصناف المرتفعة الإنتاجية والاهتمام بالتركيب المحصولى وتحسين التربة، ونظم الصرف، وتعميم نظام الصرف المغطى. وذلك بهدف زيادة معدل الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية خاصة القمح والسكر والزيوت النباتية. ورأت الدراسة أنه من الممكن زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح إلى ٧٠٪ والسكر إلى ٩٧٪ عام ١٩٩٥ والزيوت النباتية إلى أكثر من ٥٠٪ عن طريق تنفيذ بعض التوصيات.

أما فيما يتعلق بالتوسع الأفقى فتوصلت الدراسة إلى أن هناك نحو ٨٠ موقعا بمختلف مناطق الجمهورية يمكن بها استصلاح نحو ٨٠٠ ألف فدان بشرق الدلتا ، ٦٨٥ ألف فدان بغرب الدلتا ومساحة محدودة تبلغ ٦٠ألف فدان بوسط الدلتا.

وفى مجال إقامة زراعات تصديرية وتصنيع زراعى للتصدير أوصت الدراسة بزيادة الإنتاج من أهم المحاصيل التصديرية التقليدية وتطوير الإنتاج والتصدير من المحاصيل التصديرية غير التقليدية وتشجيع وتنمية القطاع الخاص.

وسينحصر دور المؤسسات والمنظمات الزراعية الحكومية فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى فى أنشطة البحوث والدراسات والإرشاد الزراعى، وحل المشكلات الفنية المتعلقة بالإنتاج وإكثار البذور ومراقبة مدخلات القطاع الزراعى، ومراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات الزراعية.

أيضا يتطلب تحقيق الاستراتيجية الزراعية، تحويل القطاع الزراعى إلى قطاع زراعى صناعى عن طريق التوسع فى نشر الصناعات الصغيرة . إذ أن تطوير القطاع الزراعى وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية والصغيرة والقائمة على أسس تعاونية من الممكن أن يتيح مجالات واسعة للعمل وبتكلفة منخفضة لفرص العمل.

كما أن العلاقة بين القطاع الخاص والعام يجب أن تكون علاقة تكاملية تحقق الهدف من التنمية وفق سياسات تعكس الأهمية القطاعية فى التنمية الاقتصادية، وأن الإطار السليم للسياسة العامة فى مجال التنمية الاقتصادية يمكن أن يزيد من كفاءة القطاع الخاص ومنافسته وبالتالى زيادة كفاءة الأداء الاقتصادى بصفة عامة. وفيما يتعلق بالأسعار ودورها فى التنمية الاقتصادية فى إطار التحرر الاقتصادى فمن الضرورى أن تكون الأسعار داخل الدولة مستقرة نسبيا وأن تعكس التكاليف الاقتصادية بصورة مقبولة، ومن الناحية النظرية فإن التغييرات السعرية يجب أن تعكس التحول فى الطلب والعرض أو فى القوى الاقتصادية الأساسية الأخرى، مثل تغيير الأسلوب الانتاجى (التكنولوجى) أو التنمية خارج حدود الدولة، وعندما تتذبذب الأسعار بصورة غير منتظمة (عشوائيا) فإنها تفقد فعاليتها كمؤشر أو مرجع للقطاع الخاص . كما أن التقلبات الحادة فى الأسعار تؤدى إلى تعقد وصعوبة اتخاذ القرار وزيادة المخاطر.

وفيما يتعلق بالسياسة المالية فقد تعرض الفصل إلى دور السياسة المالية فى التنمية الاقتصادية فى ضوء التحرر الاقتصادى وخاصة معدلات الفائدة. وفى النهاية فإن برامج الإصلاح الاقتصادى أو التكيف الهيكلى تستهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية القصوى للموارد المتاحة وإحداث تغييرات هيكلية فى القطاع الزراعى وذلك من خلال إعادة صياغة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بما يحقق التوازن من جهة والاسراع بمعدلات النمو من جهة أخرى.

٣ـ أما الفصل الثالث فتناول أثر برامج الاصلاح الاقتصادى على قطاع الزراعة: حيث إن سياسة الإصلاح الاقتصادى لها آثارها على قطاع الزراعة شأن القطاعات الاقتصادية

الأخرى إلا أنها تظهر بشكل أوضح فى مجال التجارة الخارجية وبالذات الصادرات، حيث تهدف الدولة إلى تنميتها وبالتالى اتخاذ خطوات هامة فى مجال تحفيز الصادرات، كما أن تحرير الواردات يستوجب ألا يكون على حساب الإنتاج المحلى.

وبصفة عامة فإن برنامج الإصلاح الاقتصادى يستوجب إجراء تعديلات هيكلية ومؤسسية وتعديلات فى هيكل الإنتاج وبالتالى تعديل هيكل الإنتاج الزراعى والمؤسسات الزراعية بما يتمشى مع الأوضاع الجديدة كذلك الاستثمار العام والخاص وما يخص الزراعة منه ومصادر التمويل، والأسعار الزراعية والتجارة الخارجية.

إن تحرير قطاع الزراعة سيؤثر بشكل مباشر على الاستثمار العام الموجه لقطاع الزراعة حيث سينخفض بمرور الزمن الأمر الذى يتطلب البحث عن مصادر جديدة للاستثمار حتى يمكن مواجهة احتياجات القطاع الزراعى من الأموال اللازمة للتنمية والتحديث والتطوير لأن القطاع الخاص لايسهم فى مشروعات البنية الأساسية ولا الرى أو الصرف وكذلك البحث العلمى والإرشاد.

كما أن ايجاد مؤسسات تمويل (إقراض) تقدم قروضا ميسرة للزراع سيمثل أحد سمات تحرير قطاع الزراعة وأحد مشكلاته فإذا ما غاب دور الحكومة ودور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، وفى ظل عدم وجود فائض إنتاجى يتحول إلى إدخار ومن ثم استثمار، ستصبح المشكلة أكثر تعقيدا ، لأن قدرات الزراع على الادخار محدودة للغاية فى ظل الزراعة القزمية والحيازات الصغيرة.

لذلك فإن دور التعاون قد يبرز فى المرحلة القادمة من خلال العمل على إنشاء بنك تعاونى يقوم على مبادىء التعاون تسهم فى رأس ماله الجمعيات التعاونية وتدعمه الحكومة، بحيث يشكل هذا البنك مصدرا لتوفير احتياجات صغار الزراع من القروض اللازمة لزراعاتهم. وإن كان سيظل تقديم لقروض إنتاجية مشكلة على الدولة معالجتها ، لأن البنوك التجارية ستمول الشركات الكبرى وكبار الزراع وبأسعار فائدة مرتفعة.

وسيظهر أثر إلغاء الدعم ، كأحد جوانب سياسة التحرير الاقتصادى على أسعار المنتج والمستهلك حيث سترتفع أسعار مستلزمات الإنتاج المختلفة وبالتالى تكاليف الإنتاج ثم أسعار المنتج فأسعار

المستهلك . وقد تشهد الفترة القادمة ارتفاعات كبيرة فى أسعار السلع الزراعية المحلية والمستوردة لاتتمشى مع الزيادة فى الدخول وبالتالى ترفع من معدلات التضخم بالبلاد. وستتأثر بشكل كبير أسعار اللحوم والشاى والسكر وزيوت الطعام نتيجة لرفع الدعم عن هذه السلع وخاصة أن الانتاج المحلى لا يفى بالطلب منها.

ولن يتوقف الأمر عند الأسعار، بل أيضا سيصل إلى المؤسسات الزراعية. فوزارة الزراعة ستصبح مهمتها إشرافية وتنحصر فى البحوث والدراسات والإرشاد الزراعى والرقابة، وهى لازمة. والوزارة حتى الآن لم تعد العدة لهذا الدور الجديد، وفى مجال التعاون الزراعى فمن الضرورى إعادة بناء هيكل الحركة التعاونية بما يتمشى مع الواقع الجديد حيث من الواجب تحرير الحركة التعاونية من القيود المفروضة عليها الآن بحيث تصبح قادرة على ممارسة دور أكبر فى التنمية الزراعية وتخطيط الإنتاج والتسويق والتمويل .

وعلى جانب التجارة الخارجية، ستكون المهمة فى كيفية مواجهة الواقع الجديد والتكيف معه، بحيث تستطيع الزراعة المصرية الانتقال من مرحلة الزراعة من أجل الاستهلاك والتركيز على محصول أساسى للتصدير (القطن). إلى مرحلة الزراعة التجارية التى تبنى على الميزة النسبية فى الإنتاج على المستوى الدولى وفق نظريات التجارة الخارجية، والزراعة من أجل التصدير وليس تصدير فائض الإنتاج.

ويتطلب ذلك إجراء تعديلات هيكلية (مؤسسية) تخدم التحرير الاقتصادى وتوفير مصادر تمويل الصادرات وتشجيعها .

كما سيتطلب دراسات مستفيضة لاقتصاديات الإنتاج الزراعى المصرى مقارنا بنظيره فى الأقطار المتقدمة التى تتنافس معه، وكذلك دراسة الأسواق العالمية والتعرف على احتياجاتها من السلع الزراعية المصرية وفى أى الأوقات وبالكميات والأشكال التى تتلائم وذوق المستورد.

وللوصول إلى هدف أن يصبح قطاع الزراعة قادرا على تحقيق فائض فى الميزان التجارى مع العالم الخارجى، يتطلب ذلك تعديلات فى المؤسسات المناط بها تصدير السلع الزراعية وتطويرها، كما يستلزم أن يكون الجهاز الإنتاجى مرنا وقادرا على مواءمة الطلب الخارجى عليه، أيضا العمل على توفير وسائل نقل مناسبة وتوفير مصادر تمويل للصادرات بعيدا عن الروتين الإدارى.

٤- وفى الفصل الرابع: استخدم نموذج (كابا) لتحليل وتخطيط بعض مكونات القطاع الزراعى:

وقد استهدف هذا الفصل تقدير الطلب على العرض من السلع الزراعية فى عام ٢٠٠٠ فى ظل ظروف الإصلاح الاقتصادى والتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد القومى. وفى هذا الصدد تم بناء سيناريو وعرض فروضه أولا ثم بناء التنبؤات الخاصة بالطلب على السلع الزراعية المختلفة من خلال نماذج السكان والمتغيرات الاقتصادية الكلية والطلب الكلى . كما تم تقدير التنبؤات الخاصة بالعرض من تلك السلع من خلال نماذج الإنتاج النباتى والإنتاج الحيوانى.

(أ) يعتبر نموذج الموارد والاستخدام حلقة الوصل بين مجموعة نماذج الطلب ومجموعة نماذج العرض ومن ثم يظهر فى عملية بناء السيناريو مرتين : الأولى حين يتم الانتهاء من تقديرات الطلب على السلع الزراعية وكذا الانتهاء من تحديد أهداف الإنتاج المحلى والتجارة الخارجية . وبانتهاء تحديد الأهداف المذكورة .تظل مستويات الإنتاج المحلى هدفا قد يمكن وقد لا يمكن تحقيقه. وتأتى المرة الثانية للعمل مع نموذج الموارد والاستخدامات بعد الانتهاء من تحديد مستويات الإنتاج المتحققة فعلا من نموذجى الإنتاج النباتى والإنتاج الحيوانى ومن ثم يحل الإنتاج المتحقق محل الإنتاج المستهدف ويقوم الميزان مرة أخرى بإعادة الاتزان بين جانبى الطلب والعرض.

(ب) ويتضح من نتائج هذا السيناريو زيادة عجز الميزان التجارى الزراعى خلال فترة التنبؤ مما يجب معه العمل على زيادة الإنتاج بالتوسع الزراعى الأفقى والرأسى لإحلال الإنتاج المحلى محل الواردات حتى يمكن إصلاح الخلل الهيكلى فى الميزان التجارى الزراعى.

ومن الأهمية بمكان عند دراسة التوازن بين الإنتاج المحلى والتجارة الخارجية للسلع الزراعية أن يتم تحديد ذلك التوازن فى ضوء مؤشرات الكفاءة الاقتصادية وهى مؤشر نفقة الموارد المحلية للتجارة الخارجية ومؤشر معامل الحماية الفعلى حتى يمكن التأكد من أن سياسات التسعير المتبعة لا تتعارض مع جهود التنمية فى القطاع الزراعى .

(جـ) وفى تحليل الأسعار الخارجية للسلع الزراعية يكون من الضرورى تحديد مرحلة الإنتاج التى تقاس عندها القيم وتتم مقارنتها . فإذا كانت نفقات التسويق والنقل تمثل نسبة هامة إلى نفقات الإنتاج الزراعى و/أو إذا كانت السلعة المنتجة تمر بعمليات تصنيع قبل الدخول فى التجارة الدولية

فإنه فى هذه الحالة لا يمكن مقارنة سعر المنتج مباشرة بالسعر الخارجى وإنما ينبغى عمل تصحيحات بالنسبة لكل النفقات الوسيطة قبل حساب مؤشرات الحماية.

واذا كانت هذه الدراسة قد حققت بعض أهدافها فإنها أيضا تكون قد ساهمت فى خلق قاعدة بيانات جيدة للقطاع الزراعى يجب العمل على تطويرها واستكمالها خاصة فيما يتعلق بمؤشرات الطلب على السلع الزراعية وكذا مصفوفة المعاملات الفنية للانتاج.

وجدير بالذكر أنه للحفاظ على مستوى نسب الاكتفاء الذاتى فى عام ٢٠٠٠ كما هى عليه الآن على الأقل فانه يلزم مضاعفة الجهود المبذولة للحفاظ على الرقعة الزراعية دون تدهور بل والعمل على زيادتها حيث إن معدل زيادة السكان يفوق بكثير المعدل الحالى لنمو الإنتاج الزراعى.

كما يجب العمل على تصحيح الخلل فى الميزان التجارى الزراعى بالعمل على زيادة الصادرات والتقليل من الواردات ويأتى ذلك عن طريق تطبيق الميزة النسبية التى تتيح التوسع فى زراعة المحاصيل ذات الميزة النسبية ومن ثم التوسع فى إنتاجها على حساب المساحات المنزرعة من المحاصيل ذات الميزة النسبية المنخفضة مما يؤدى إلى استخدام أكفأ للموارد الزراعية.

ونظرا لتراجع معدل نمو العمالة الزراعية بالنسبة لمعدل العمالة غير الزراعية فإنه ينبغى العمل على إحلال الميكنة محل العمل البشرى، إلا أنه يجب الأخذ فى الاعتبار نوع المحصول والحد الأدنى من العمل البشرى اللازم له.

يصدر قريبا عن معهد التخطيط القومى

تقرير التنمية البشرية فى مصر